

Distr.: General
15 March 2007
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧١٢ (٢٠٠٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ وطلب إليّ أن أقدم معلومات عن التقدم المحرز في استيفاء المعايير القياسية العامة التي أوردتها في تقريرتي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/743). ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي حدثت في ليبيريا، وعن التقدم المحرز في استيفاء المعايير الأساسية التي تتعلق بتعزيز البعثة وتخفيضها منذ صدور تقريرتي المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/958).

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - ظلت الحالة السياسية العامة في ليبيريا مستقرة نسبياً أثناء الفترة قيد الاستعراض. وألقت الرئيسة إيلين جونسون سيرليف في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ كلمة لإحياء الذكرى السنوية لمرور السنة الأولى على توليها منصبها في الإدارة، أبرزت فيها أهمية استعادة السلام، والتقدم المحرز في مجال التعافي الاقتصادي، ونمو الإيرادات العامة، واستعادة الخدمات الصحية جزئياً، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وتوفير الكهرباء ونقل المياه بالأنابيب إلى بعض أجزاء مونروفيا بوصفها الإنجازات الرئيسية التي حققتها حكومتها إلى اليوم. وحددت أيضاً التحديات العديدة المقبلة، بما في ذلك إيجاد فرص عمل، وإصلاح الطرق، وتعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ برنامج حكومتها الإصلاحية. وأعربت الرئيسة في ٢٩ كانون الثاني/يناير، في خطابها السنوي أمام المجلس التشريعي عن حالة الأمة، عن التزامها بتقديم ١٠ اتفاقات امتيازات ومشاريع قوانين بغرض الحصول على موافقة تشريعية عليها، بما في ذلك مشروع قانون لجنة إصلاح الحكم، ومشروع قانون الدفاع الوطني، ومشروع النظام الأساسي لمكافحة الفساد.



٣ - وصادف عمل المجلس التشريعي بعض العقوبات بسبب الانقسامات في مجلس النواب بشأن الدعوات إلى عزل إدوين سنو من منصب رئيس مجلس النواب. وزعمت مجموعة المشرعين الذين نادوا بعزله أنه لم يعد يحظى بثقة أعضاء المجلس واتهمته بالإساءة إلى سمعة المجلس من خلال أنشطة لا تتفق مع الممارسة التشريعية. وأفضت الانقسامات داخل المجلس إلى اجتماع مجموعتين من المشرعين في مكانين مختلفين.

٤ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، اتخذ ٤٣ عضواً في مجلس النواب، في اجتماع عقد في فرجينيا، على مشارف مونروفيا، قراراً بعزل السيد سنو من منصب رئيس المجلس. ورداً على ذلك، قدم السيد سنو في ٢٢ كانون الثاني/يناير التماساً لاستصدار أمر بالحظر إلى المحكمة العليا، ذهب فيه إلى أن الإجراء المعتمد في اتخاذ القرار حرمه من حقه في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وأن البرلمان المنعقد اتخذ القرار في مكان يخالف المادة ٤٠ من الدستور، التي تنص على ضرورة انعقاد مجلسي الهيئة التشريعية في نفس المدينة. وزعم السيد سنو أيضاً أن أعضاء مجلس النواب تلقوا رشاًوى من السلطة التنفيذية لعزله من منصبه. ورغم أن المحكمة العليا وافقت على التماس السيد سنو، فإنه استقال في نهاية الأمر من منصبه في ١٥ شباط/فبراير، نظراً لتزايد عدد المشرعين المطالبين بعزله. وعيّن نائب رئيس مجلس النواب ليقوم مقامه إلى حين انتخاب رئيس جديد للمجلس.

٥ - وقد أثرت الأحداث التي أفضت إلى استقالة رئيس مجلس النواب على المداولات في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ولا سيما اعتماد وسن مشاريع القوانين. كما أدى ذلك إلى زيادة حدة التوترات بين سلطات الحكومة الثلاث. وفي غضون ذلك، دعا فريق الاتصال الدولي لليبريا وبعض المشرعين وأعضاء المجتمع المدني إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في مزاعم الرشوة التي أوردها رئيس مجلس النواب.

٦ - وفي ٦ شباط/فبراير، نظمت لجنة الانتخابات الوطنية انتخاباً تكميلياً لشغل المنصب الشاغر في مجلس النواب الخاص بالمقاطعة رقم ٦ في إقليم نيمبا. ولم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة المطلوبة للإعلان عن الفائز. ونتيجة لذلك، أجري انتخاب تكميلي للتصفية في ٢٠ شباط/فبراير بين مرشح حزب الوحدة الحاكم ومرشح حزب العمل الليبري، وهما المرشحان اللذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات. وفي ٢١ شباط/فبراير، أعلن فوز مرشح حزب الوحدة الحاكم.

٧ - وفي إطار حملة الحكومة لمكافحة الفساد، أتهم الرئيس السابق لحكومة ليبريا الانتقالية الوطنية المنحلة الآن، تشارلز غيود براينت، ومعه عدة وزراء سابقين ونواب وزراء، وردت أسماؤهم في التقرير المتعلق بالجرائم الاقتصادية الذي أعده فريق من المحققين من الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء الفترة الانتقالية، بارتكاب مخالفات مالية أثناء الفترة قيد الاستعراض. واستجوب أيضا النائب السابق لرئيس الحكومة الانتقالية، وسلي مومو جونسون، من قبل الشرطة الوطنية الليبرية فيما يتصل باستنتاجات وردت في التقرير ذاته. وفي ١٧ شباط/فبراير، أمرت المحكمة العليا بتنفيذ أمر تفتيش للحصول على السجلات المالية لستة من الموظفين السابقين في وزارة المالية للحكومة الانتقالية، الذين كانت تجري محاكمتهم بتهمة اختلاس المال العام. وفي ٢ آذار/مارس، استجوبت الشرطة أيضا الرئيس السابق لمجلس النواب، إدوين سنو، فيما يتصل بمزاعم تفيد بأنه اختلس نحو مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من شركة ليبريا لتكرير النفط أثناء توليه وظيفة المدير الإداري خلال الفترة الانتقالية.

٨ - وما زال خطر نشوب صراعات عرقية محلية نتيجة للمنازعات على الممتلكات والأراضي يمثل مصدرا رئيسيا للقلق. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، نظم قرابة ٥٠ عضوا في جماعة ماندينغو العرقية من إقليم نيمبا مظاهرة قباله مكتب الرئيسة جونسون سيرليف في مونروفيا، مطالبين بالتحدث إلى الرئيسة بشأن المنازعات على الأراضي بينهم وبين أعضاء من جماعتي جيو ومانو العريقتين. واستقبلت الرئيسة زعيم الجماعة لمناقشة شواغلهم. وفي غضون ذلك، قدمت اللجنة الرئاسية التي أنشئت للتحقيق في المنازعات العرقية على الأراضي والممتلكات في إقليم نيمبا تقريرها للرئيسة. وأوصت اللجنة، في جملة أمور، بوضع آليات على وجه الاستعجال بتحقيق مصالحة بين الجماعات المتنازعة. وطلبت الرئيسة لاحقا إلى اللجنة إطلاع سكان مقاطعة نيمبا على توصياتها، حيث تم قبول التوصيات الرئيسية. وأمرت الرئيسة منذ ذلك الحين بإعادة الممتلكات المتنازع عليها في مقاطعة نيمبا إلى مالكيها الشرعيين وطلبت إلى البعثة المساعدة في إصلاح الطرق المخصصة للأنشطة التجارية في المنطقة.

٩ - وتشكل التوترات السياسية والاقتصادية في غينيا مصدرا للقلق. ففي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قامت الرئيسة إيلين جونسون سيرليف والرئيس الحاج أحمد تيجان كبه رئيس سيراليون بزيارة كوناكري للقاء الرئيس لانسانا كونتي لمناقشة القضايا دون الإقليمية، بما فيها إعادة تفعيل اتحاد نهر مانو. وفي ٢٠ شباط/فبراير، عاد الرئيسان إلى كوناكري حيث ناقشا مع الرئيس كونتي الأزمة السياسية في غينيا. بما في ذلك التقارير المتعلقة باحتمال ضلوع مقاتلين ليبريين سابقين في الاضطرابات التي وقعت في غينيا. واتفق الرئيسان على إعادة تفعيل الوحدات الأمنية لاتحاد نهر مانو في جميع البلدان الثلاثة لتيسير تبادل المعلومات ولكفالة أمن الحدود. وعقب عودتهما إلى مونروفيا، أدلت الرئيسة

جونسون - سيرليف ببيان للصحافة أشارت فيه إلى أن أي شخص ليبري يعبر الحدود للمشاركة في الصراع الدائر في غينيا سيكون منتهكاً للقوانين الليبرية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٠ - ظلت الحالة الأمنية عموماً في ليبريا تتسم بالهدوء والاستقرار بصفة عامة. غير أن أفراد الأمن المسرحين وموظفي الهيئة الوطنية للموائى الذين استغني عنهم نظموا مظاهرات للاحتجاج على عدم دفع مستحقاتهم، مما فيها رواتبهم المتأخرة. وفي أحد هذه الحوادث، وقع في ٨ شباط/فبراير، نظم قرابة ٥٠٠ من أفراد الجيش والشرطة والأمن المسرحين مظاهرة عنيفة في مونروفياء، أعاقحت حركة السير والأنشطة التجارية المعتادة. وطالبوا بقاء الرئيسة جونسون سيرليف بشأن دفع مستحقاتهم. وقامت الشرطة الوطنية الليبرية، بالسيطرة على هذه الأحداث، بدعم من شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة.

١١ - وانخفضت الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك أعمال السلب المسلح، انخفاضاً كبيراً في مونروفياء والمناطق المجاورة لها، فيما ارتفع عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى تراجع الأنشطة الإجرامية المبلغ عنها إلى "عملية الموجة الكاسحة"، التي قامت بها البعثة والشرطة الوطنية الليبرية ووكالات أمنية وطنية أخرى للتصدي لمشكلة الجرائم العنيفة في مونروفياء. وانطوت العملية على الاضطلاع بأنشطة محاصرة وتفتيش، وزيادة الدوريات النهارية والليلية في المناطق التي تتسم بارتفاع معدل الجرائم. وفي عملية مشتركة مستقلة تدعى "شبكة العنكبوت"، شرع فيها في كانون الأول/ديسمبر بغرض الحد من الأنشطة الإجرامية أثناء فترة الاحتفالات، أقيمت عدة نقاط للتفتيش في مواقع استراتيجية في كافة أنحاء مونروفياء بهدف إجراء عمليات تفتيش عشوائي على المركبات.

١٢ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، نفذت البعثة المرحلة الثانية من "عملية القبضة المحكمة" لاختبار قدرات البعثة وتأهبها التشغيلي للاستجابة لاحتمال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في البلد. ونفذت المرحلة الأولى من العملية في مونروفياء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٣ - وظلت الحالة الأمنية مستقرة على طول الحدود مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا ولم يكن هناك أي خطر ملحوظ على الاستقرار في ليبريا، رغم وجود شائعات تفيد باحتمال ضلوع مقاتلين ليبريين سابقين في الاضطرابات التي وقعت في غينيا وتقارير غير مؤكدة عن تحركات مقاتلين ليبريين سابقين عبر الحدود إلى داخل كوت ديفوار. لكن حالة

عدم التيقن المستمرة في كوت ديفوار وفي غينيا لا تزال تشكل خطرا محتملا على الاستقرار في ليبيريا. وواصلت البعثة التنسيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع القوات العسكرية الغينية بغرض رصد الحالة الأمنية في المناطق الحدودية. وقامت البعثة بتسيير دوريات متزامنة مع السلطات الغينية على طول الحدود الليبرية - الغينية في إطار "عملية سيسكين ٢" في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، وبدون السلطات الغينية، في إطار "عملية سيسكين ٣" في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير. وجرى تسيير دوريات متزامنة مماثلة على طول الحدود بين ليبيريا وسيراليون بالاشتراك مع السلطات السيراليونية في إطار "عملية لوكو ٣". وكان الهدف من وراء هذه العمليات إثبات وجود قوات أمن تابعة للأمم المتحدة في المناطق الحدودية، وردع عمليات العبور غير القانونية، وإقامة الاتصالات عبر الحدود، وطمأنة السكان المحليين مع العمل على تحسين التنسيق فيما بين الوكالات الأمنية المنتشرة في هذه المناطق الحدودية.

رابعاً - نشر البعثة

ألف - العنصر العسكري

١٤ - في ١ آذار/مارس، كان قوام قوات البعثة ٨٣٢ ١٤ فرداً من أصل القوام المأذون به وهو ١٢٥ ١٥ فرداً. ووصلت إلى البعثة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ سرية من قوة الرد السريع من باكستان، تضم ٢٥٠ فرداً، لتحل محل قوة الرد السريع السويدية، التي غادرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وإضافة إلى الأنشطة المذكورة في الفقرات من ١١ إلى ١٣ أعلاه، واصلت البعثة توفير الأمن في كافة أنحاء البلد. واضطلعت البعثة بعدة عمليات محاصرة وتفتيش أخرى لاسترجاع الأسلحة، وقدمت الدعم للبرنامج المجتمعي لجمع الأسلحة مقابل تحقيق التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقامت بدوريات جوية وبرية، ولا سيما على طول حدود ليبيريا، وساعدت في إصلاح الطرق والجسور. كما قدمت دعماً أمنياً للمحكمة الخاصة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥). وإضافة إلى ذلك، اضطلعت قوة الرد السريع التابعة للبعثة بـ "عملية الأفق الأخضر" في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، التي كانت تهدف إلى تعزيز أمن المحكمة الخاصة.

باء - عنصر الشرطة

١٥ - في ١ آذار/مارس، كان قوام شرطة البعثة ٢٠١ ١ ضابطاً من أصل القوام المأذون به البالغ ٢٤٠ ١ ضابطاً، وشمل القوام ٥٧٤ من مستشاري شرطة الأمم المتحدة و ٦٠٤ من الضباط في ٥ وحدات للشرطة المشكلة و ١٧ موظفاً إصلاحياً و ٦ من موظفي الهجرة.

ووصلت إلى البعثة في ٣٠ كانون الثاني/يناير وحدة الشرطة المشكلة الخامسة، من الهند، وهي تضم ١٠٥ من النساء و ٢٠ رجلا. وهذه هي وحدة الشرطة الأولى التي يغلب عليها عنصر الإناث التي يتم نشرها في تاريخ الأمم المتحدة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة القيام بتوجيه ورصد الشرطة الوطنية الليبرية وتقديم المشورة والتدريب والدعم لها. ودعم ذلك العنصر الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الليبرية لاحتواء الأخطار التي تهدد النظام العام في مونروفيا وفي مراكز حضرية أخرى، فضلا عن مزارع المطاط. كما أنه قدم التدريب الأساسي والمتخصص لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية ولموظفي الهجرة والتجنيس.

جيم - إدخال تعديلات على البعثة

١٦ - بالنظر إلى الاستقرار النسبي الذي ساد منذ تنصيب الحكومة الجديدة واستناداً إلى التقييم التفصيلي المقدم في التقرير المرحلي العاشر عن البعثة (S/2006/159)، الذي لا يزال صحيحاً، سُحبت من البعثة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كتيبة مشاة من إثيوبيا. وعقب مغادرة هذه الكتيبة، أعيد تنسيق تخوم مناطق العملية بين القطاعات ١ و ٢ و ٣، مما أثر على نشر القوات في مقاطعات مارغبي وبونغ ونيمبا. وسينظر في إجراء تعديلات إضافية في عام ٢٠٠٧، بما فيها سحب كتيبة مشاة أخرى، في عام ٢٠٠٧، إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية. وستستمر أي عملية تخفيض أخرى بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة وفي الوفاء بالمعايير الأساسية لتعزيز والتخفيض والسحب، المبينة في الفرع خامسا.

خامسا - حالة تنفيذ ولاية البعثة والمعايير الأساسية لتعزيز البعثة وتخفيضها وسحبها

ألف - تدريب الشرطة الوطنية الليبرية وإعادة هيكلتها وإصلاحها

١٧ - تواصل إحراز تقدم مطرد في إعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبرية وتدريبها. وتم حتى الآن تدريب ونشر ٦١٠ ٢ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية فيما تخرج ٣٥٨ من أفراد الخدمات الأمنية الخاصة و ٢١٠ من ضباط شرطة الموانئ البحرية من أكاديمية الشرطة الوطنية. وفي ١ آذار/مارس، كان ٧٣٦ من مجندي الشرطة يتلقون تدريباً ميدانياً، فيما كان ١٨٤ منهم يتلقون تدريباً أساسياً. وكنفت البعثة جهودها في مجال التجنيد بغرض تحقيق الهدف المتمثل في تأهيل ٥٠٠ ٣ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية المدربين تدريباً كاملاً بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧.

١٨ - ولكفالة تجنيد نساء مؤهلات في قوة الشرطة، شرع في ٢٠ كانون الثاني/يناير في تنفيذ برنامج للدعم التعليمي لفائدة مرشحات للشرطة، تموله هولندا. ويهدف البرنامج، الذي يعد بمثابة مبادرة مشتركة بين حكومة ليريا والبعثة، إلى تحسين المؤهلات التعليمية للنساء دون سن ٣٥ الساتي يرغبان في الالتحاق بقوة الشرطة. وستحضر الناجحات في البرنامج برنامجاً مكثفاً مدته ثلاثة أشهر بغرض الحصول على دبلوم يعادل شهادة التخرج من المدارس الثانوية. وفي ١ آذار/مارس، تم استلام ٣٠٩ طلبات.

١٩ - وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الليبرية، تجري شرطة الأمم المتحدة تدريباً أثناء الخدمة لمنح شهادة السياقة لفائدة أفراد الشرطة الوطنية، وكذلك تدريباً مخصصاً لمهن بعينها لفائدة ٣٢ موظفاً في مكتب الهجرة والتجنيس، ودورات دراسية للإدارة العليا لـ ٣٩ ضابطاً.

٢٠ - وقررت حكومة ليريا القيام على مدى السنوات الخمس المقبلة بإنشاء قوة شرطة للرد السريع قوامها ٥٠٠ فرد بالإضافة إلى أفراد الشرطة البالغ عددهم ٣٥٠٠ فرد المشار إليهم في الفقرة ١٧. وستتوفر لهذه الوحدة المتخصصة، التي سيستمد أفرادها في البداية من وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبرية التي قوامها ٢٠٠ فرد، القدرة على الرد بسرعة وبكفاءة واقتدار على الإحلال الجسيم بالأمن الداخلي. وقام فريق من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الأمم المتحدة بزيارة سيراليون في ٢٦ كانون الثاني/يناير وبزيارة غانا في ٨ شباط/فبراير قصد استخلاص الدروس من قوة الشرطة للرد السريع في هذين البلدين.

٢١ - وما زال نشر الشرطة الوطنية الليبرية إلى داخل البلد يعوقه غياب الهياكل الأساسية والافتقار إلى معدات الشرطة، بما في ذلك المركبات والاتصالات. ونشر حالياً ٥٣٧ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين درّبوا مؤخراً إلى مقاطعات بومي وجبل غراند كيب وغبارولو وبونغ ونيمبا ولوفا وسينوي وجراند جيده وريفر سيس وميرلاند وجراند كرو وريفر جي. وعلاوة على ذلك، هناك خطط جارية لنشر ضباط شرطة قبل كانون الأول/ديسمبر في جميع مزار المقاطعات ومراكز الشرطة في أنشئت حديثاً.

٢٢ - ويواصل الشركاء الدوليون مساعدة الحكومة في التصدي للتحديات اللوجستية التي تواجه قوة الشرطة، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم من الجهات المانحة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قدم البرنامج الإنمائي تسع مركبات إلى الشرطة الوطنية الليبرية. وإضافة إلى ذلك، وبفضل مساعدة ثنائية مقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال مشاريع البعثة ذات الأثر السريع، أقيمت ثلاثة مخافر للشرطة في زوزور بمقاطعة لوبا وفي غرينفيل بمقاطعة

سينوي، وفي المنطقة ٥/المستودع ٦ بمقاطعة مونتسيرادو، وسلمت للشرطة الوطنية الليبرية. وبلغ إصلاح مخافر الشرطة في بوبولو بمقاطعة غباربولو، وفي فوينجاما بمقاطعة لوفاف، وفي روبرتسبورت بمقاطعة غراند كيب مونت مراحل متقدمة من الإنجاز. كما أنجزت أعمال تجدييد في مقر الشرطة الوطنية الليبرية في مونروفيا. وعلاوة على ذلك، تجري حالياً إعادة بناء وتأهيل مخافر للشرطة في كولاهون وفويا بمقاطعة لوفاف، وفي يكييا وتاييتا بمقاطعة نيمبا، وفي بلدة أرثتون وشفلين بمقاطعة مونتسيرادو، وفي سينجه بمقاطعة غراند كيب مونت، وفي بلدة يونيفيكيشن بمقاطعة مارغبي، وفي موروه بمقاطعة ريفر سيس، وفي كروروكن بمقاطعة ريفر جي، وفي أوونسغروف بمقاطعة غراند باسا، وفي سالالا بمقاطعة بونغ، وفي بلدة تو بمقاطعة غراند جيده. وفي غضون ذلك، منحت العطاءات الخاصة بإنشاء مخافر جديدة للشرطة في بوشنان بمقاطعة غراند باسا؛ وفي هاربر بمقاطعة ميريلاند، وفي زويدرو بمقاطعة غراند جيده. ورغم هذه الجهود، ما زال العديد من مرافق للشرطة بحاجة إلى الإصلاح على وجه الاستعجال.

باء - تدريب القوات المسلحة الليبرية وإعادة تشكيلها وإصلاحها

٢٣ - لا تزال الولايات المتحدة تتصدر أنشطة الدعم الدولي من أجل تدريب وإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبرية. ويجري حالياً الفوج الأول المؤلف من ١٠٦ جنود ممن أنهوا تدريبهم الأساسي في مركز بيركليز للتدريب في مونروفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تدريباً فردياً متقدماً، إذ يشارك ٤٤ فرداً منهم في الدورة التدريبية الخاصة بضباط الصف، و ٢٣ فرداً في تدريب طبي، ومن المقرر أن يبدأ ٣٨ فرداً آخرون دورات تدريبية عسكرية أخرى في مهن متخصصة. وتأجل تدريب الفوج الثاني من المجندين من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل. وهذا التأخير يبعث على القلق نظراً إلى أن إعادة بناء القوات المسلحة الليبرية معياراً أساسياً حاسماً في استراتيجية انسحاب البعثة. ولذلك، فإن من المهم التعجيل بهذا البرنامج.

جيم - وضع استراتيجية وبنية للأمن الوطني

٢٤ - طلبت الرئيسة جونسون - سيرليف من اللجنة المعنية بإصلاح شؤون الحكم إجراء مشاورات وطنية شاملة بشأن وضع استراتيجية وبنية للأمن الوطني. وقد عقدت اللجنة عدة جولات من المشاورات مع الوكالات الأمنية والهيئات الحكومية والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني. ومن المتوقع أن يصدر تقرير اللجنة في أوائل عام ٢٠٠٧، وستقوم الحكومة عقب ذلك بصياغة سياستها وبنيتها في مجال الأمن الوطني. وفي أثناء ذلك، تعمل

البعثة إلى جانب الحكومة من أجل إنشاء شبكة للتنسيق الأمني والإبلاغ على مستوى المقاطعات.

دال - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٢٥ - يظل إنهاء عملية إعادة إدماج ما تبقى من حملة المقاتلين السابقين عنصرا رئيسيا في استراتيجية انسحاب البعثة. وفي ١ آذار/مارس، أنهى حوالي ٧٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين المسرحين برامج إعادة الإدماج، أو يشاركون فيها حاليا، أو مسجلون فيها، وذلك من أصل ٨٧٤ ١٠١ من المقاتلين السابقين المسرحين. ويشمل هذا الرقم ١١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين سجلوا في دورات تعليمية رسمية بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، و ٣ ٥٠٠ من المستفيدين سجلوا في ثمانية برامج جديدة للتدريب على المهارات المهنية. وبدأت خمسة من هذه البرامج التدريبية، في حين يُتوقع أن تبدأ ثلاثة برامج أخرى قريبا. غير أن حوالي ٢٣ ٠٠٠ مقاتل سابق لا يزالون في انتظار إتاحة فرص إعادة الإدماج لهم في إطار البرامج الممولة على المستوى الثنائي، في حين لا يزال ٩١١ فردا منهم ينتظرون أن تشملهم برامج الصندوق الاستئماني لنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج الذي يديره البرنامج الإنمائي. وأتاح حتى الآن برنامج إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة الذي تنسق أعماله منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فرصا لإعادة إدماج ٩ ٧٠٤ أطفال من أصل ١١ ٠٠٠ طفل مستفيد. ويشمل هذا الرقم ٩ ٦٧٧ ٤ طفلا أنهوا برنامج الاستثمار في التعليم المجتمعي أو يشاركون حاليا فيه، و ٧٣٧ ٤ مستفيدا يشاركون حاليا في تدريب مهني أو أنهوا تدريبهم المهني.

٢٦ - وواصلت البعثة بنشاط جمع وتدمير ما تبقى من الأسلحة والذخيرة التي سلمت طوعا أو عثر عليها خلال عمليات التفتيش. ومنذ انتهاء برنامج نزع السلاح والتسريح في عام ٢٠٠٥، تم جمع وتدمير ٦٣٢ قطعة سلاح، و ٧٧ ٥٠٤ طلقات ذخيرة، و ١ ١٨٧ قطعة ذخيرة غير منفجرة، و ١١ ٦٧٤ قطعة غيار وأجزاء متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تم في إطار برنامج جمع الأسلحة لأغراض التنمية المجتمعية التابع للبرنامج الإنمائي جمع ٢٤٠ بندقية ومسدسا و ٢٠ ٨٣٠ طلقة ذخيرة، و ٥٩٨ مخزن ذخيرة وحربة وقطعة غيار، و ٢٩٤ قطعة ذخيرة غير منفجرة، وذلك منذ بدء هذا البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

هاء - توطيد سلطة الدولة

٢٧ - ما زالت وتيرة التقدم المحرز في توطيد سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد بطيئة. وتواصل أفرقة الدعم في المقاطعات، التي أنشأها الشركاء الدوليون والحكومة في كل مقاطعة المساعدة في بناء قدرات السلطات المحلية على تقييم الخدمات الأساسية والتخطيط لها وتنسيقها وتقديمها. وهذه الأفرقة، التي تتألف من ممثلين عن البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووزارة الداخلية، وإدارة المقاطعات، والوزارات المختصة، والمؤسسات غير الحكومية، تجتمع شهريا في كل من المقاطعات الـ ١٥ من أجل وضع خطط عمل ترمي إلى معالجة احتياجات كل مقاطعة. وقد وضعت الأفرقة استراتيجيات طويلة الأجل لبناء القدرات لدى جميع مفوضي المقاطعات ومساعدتهم لشؤون التنمية، ووافقت على تقديم المساعدة من أجل إصلاح سبعة مبان إدارية وتشبيد أربعة منها في المقاطعات، وذلك بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي غضون ذلك، قدم البرنامج الإنمائي على سبيل المنحة مركبات إلى كل مفوض ومساعد مفوض لشؤون التنمية في كل مقاطعة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك عوائق حقيقية تعترض عمل مسؤولي المقاطعات وممثلي الوزارات المختصة بسبب الافتقار إلى وسائل الاتصالات ومعدات المكاتب والمباني والمركبات والطرق الجيدة.

واو - إدارة الموارد الطبيعية

٢٨ - واصلت الحكومة اتخاذ إجراءات من أجل استعادة سيطرتها على الموارد الطبيعية للبلد وإدارتها بكفاءة لما فيه خير شعب ليبيريا. ومنذ إصدار القانون الجديد المتعلق بإصلاح نشاط الحراثة على الصعيد الوطني، واصلت الحكومة وضع التشريعات اللازمة لاستئناف نشاط قطع الأشجار للأغراض التجارية على نطاق واسع، وباشرت بدعم من البعثة حملة توعية عامة مكثفة بشأن هذه التشريعات. والحكومة أيضا بصدد اعتماد شركة خاصة لتولى إدارة نظام سلسلة حيازة أشجار الغابات وفقا لأحكام القانون الجديد. وفي غضون ذلك، قدمت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة تمويلا من أجل وضع تشريع شامل في مجال الحراثة المجتمعية، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن الحكومة من معالجة المسائل المتعلقة بحقوق ومنافع المجتمعات المحلية.

٢٩ - وفي إطار جهود الحكومة الرامية إلى استيفاء الشروط المطلوبة من أجل رفع الجزاءات، قدمت الحكومة طلبا للانضمام إلى نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وطلبت أن تقوم بعثة استعراض تابعة لعملية كمبرلي بزيارة ليبيريا في أقرب وقت ممكن. وأتمت الحكومة بدعم من البعثة تشييد مكتب للماس في مونروفيا ومكاتب إقليمية لإصدار

شهادات منشأ الماس في ست مقاطعات. وتساعد الإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك وشركة دي بيرز للماس الحكومة في تدريب موظفي سلطة الماس الليبرية. ووضعت الحكومة أيضا الصيغة النهائية لاتفاق بشأن امتياز تعدين ركاز الحديد مع شركة أسلور - ميتال "Acelor-Mittal" بقيمة بليون دولار، مما سيمهد الطريق أمام إعادة فتح مناجم استخراج ركاز الحديد في مقاطعة نيمبا، فضلا عن إصلاح خط السكة الحديدية بين ييكيا - بوكانان وميناء بوكانان.

٣٠ - وتعاونت البعثة مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة من أجل وضع صيغة نهائية لسياسة لتعدين الرمال تقضي بإنشاء مواقع مناسبة لتعدين الرمال بشكل مستدام. وترمي هذه السياسة إلى منع التحات الساحلي، ولا سيما في مونروفيا، حيث يوجد نشاط غير قانوني وعشوائي لتعدين الرمال. وقدمت البعثة أيضا المساعدة إلى الحكومة في مجال تحديد وتقييم المواقع التي يمكن أن تصلح لتعدين الرمال، فيما يساعد مهندسو القوة التابعة للبعثة في إصلاح الطرق المؤدية إلى تلك المواقع.

٣١ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل إعادة إحلال الأمن في مزارع المطاط المتنازع عليها، وذلك في إطار فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والبعثة والمعنية بمزارع المطاط. ومنذ أن بسطت الحكومة سيطرتها على مزرعة غوتري للمطاط في آب/أغسطس ٢٠٠٦، ظلت الحالة الأمنية في المزرعة مستقرة، حيث توفر البعثة والشرطة الوطنية الليبرية الأمن لإدارة المزرعة. وفي مزرعة كوكوبا، لا تزال الحالة الأمنية مبعث قلق شديد نظرا لاستمرار الخلافات بين إدارة المزرعة والمجتمعات المحلية. وأوفدت البعثة أفرادا عسكريين ومن الشرطة لدعم الشرطة الوطنية الليبرية المتمركزة في المزرعة حيث تستخدم البنادق بشكل شائع. وفي غضون ذلك، طعن قانونيا في الإجراء الذي اتخذته الحكومة في كانون الثاني/يناير بتعيين فريق للإدارة المؤقتة لمزرعة كوكوبا. وتتخذ الحكومة أيضا، بالتشاور مع البعثة، تدابير من أجل معالجة المشاكل الأمنية في مزرعة سينوي للمطاط.

زاي - تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

١ - تعزيز حقوق الإنسان

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في جميع أرجاء البلد. ورغم أن الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد تشهد تحسنا مستمرا، فإن هناك تحديات كبرى لا تزال تعترضها، ولا سيما في مجال السجون والنظام القضائي ونظام قضاء الأحداث. وما زال أيضا عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة يصادف عوائق تعزى إلى سوء الإدارة والقيود المالية.

٣٣ - ولا تزال حالة الضعف الشديد الذي تتسم به مؤسسات سيادة القانون تعرقل إقامة العدل. ويفتقر النظام القضائي للموظفين المؤهلين والهيكل الأساسية والدعم اللوجستي ولوازم المكاتب الأساسية. ويطبق المسؤولون في المحاكم في كثير من الأحيان قواعد وإجراءات قانونية بشكل غير متسق أو لا يتقيدون بأدى معايير حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، لا تزال تُلاحظ في جميع أنحاء البلد ممارسات فاسدة يتورط فيها بعض القضاة والمسؤولين القضائيين، وحالات انعدام الكفاءة والاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة. وعلى الرغم من تنديدات وزارة العدل بممارسة المحاكمة بالتعذيب، فإنها لا تزال شائعة في بعض المناطق النائية من البلد، ويعزى ذلك جزئيا إلى غياب المحاكم وخدمات الشرطة. وسعيا إلى تعزيز قدرات النظام القضائي، زودت الحكومة قضاة محاكم الدوائر على امتداد البلد بـ ٢٠ مركبة.

٣٤ - ولا تزال ظروف الاحتجاز دون المعايير الدنيا لحقوق الإنسان. وتشهد بعض المرافق الإصلاحية، بما في ذلك السجن المركزي في مونروفيا، اكتظاظا شديدا يعزى إلى التأخير في عرض القضايا على المحاكم. ونتيجة لنقص الموظفين وظروف العمل السيئة، تزايد عدد حالات الهرب من السجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥ - ورغم تزايد عدد قضايا الاغتصاب التي تنظر فيها محاكم الدوائر، لا تزال الأحكام ذات الصلة من القانون المعدل المتعلق بالاغتصاب غير مطبقة بشكل موحد من قبل قضاة المحاكم الابتدائية وغيرهم من القضاة. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من القضايا لا يحقق فيها أو لا تعرض على المحاكم المختصة.

٣٦ - وما زال نظام قضاء الأحداث مبعث قلق شديد. إذ لا يزال الأحداث في بعض المقاطعات يحتجزون قبل محاكمتهم لمدة طويلة مع محتجزين من الراشدين دون توجيه أي تهم إليهم أو محاكمتهم، فيما يحاكم الأحداث في مقاطعات أخرى أمام المحاكم الابتدائية.

٣٧ - ولا تزال دور الأيتام التي أعلنت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية أنها غير قانونية وقررت إغلاقها في عام ٢٠٠٦ تزاوّل عملها. وتعتبر الأوضاع في هذه الدور غير المعتمدة دون المعايير الدنيا اللازم توفرها من أجل نماء الأطفال بصحة جيدة وحمايتهم من الاستغلال.

٣٨ - ومنذ تقريره السابق، لم تحرز لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقدما كبيرا في تنفيذ الولاية المسندة إليها. ورغم إحراز بعض التقدم في حصر وتعيين الموظفين الرئيسيين، لا يزال عدد من الوظائف شاغرا. وفضلا عن ذلك، استقال العضو الوحيد في اللجنة الاستشارية التقنية الدولية المقيم في ليبيريا من منصبه. وتعرض أعمال اللجنة قيود مالية ولوجستية، فضلا عن أوجه القصور في إدارتها. ورفضت الجهات المانحة مؤخرا مشروع الميزانية الذي أعدته

اللجنة بسبب الشواغل المتعلقة بانعدام الشفافية في عملية دفع الأموال في السابق. وسعى إلى حل هذه المشاكل، وجه فريق الاتصال الدولي للبريا في ٢٣ كانون الثاني/يناير رسالة خطية إلى رئيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أوصى فيها بإنشاء فريق عامل يتألف من ممثلين عن فريق الاتصال، بما في ذلك الأمم المتحدة، واللجنة. ووافق الرئيس منذ ذلك الحين على إنشاء الفريق العامل، على أن تكون العضوية فيه أوسع نطاقاً. وكان من المقرر أن يعقد الاجتماع الأول للفريق العامل يوم ٨ آذار/مارس. وفي أثناء ذلك، عُقدت خطط اللجنة الرامية إلى الشروع في عقد جلسات استماع علنية في مونروفا.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز بعض التقدم في سبيل إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ففي ١٧ كانون الثاني/يناير، قدم الفريق المستقل للانتقاء، الذي أنشئ لفحص مؤهلات المرشحين، قائمة قصيرة بأسماء المرشحين إلى الرئيسة للنظر فيها. ونظراً للتأخير في عملية الفحص والانتقاء، لم يتسن للبعثة الشروع في تنفيذ الأنشطة المقررة، بما في ذلك تدريب أعضاء اللجنة والموظفين في مجال قانون حقوق الإنسان وطرق التحقيق.

٢ - دعم النظام القضائي

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايد عدد المحاكمات على الجرائم الخطيرة مثل القتل والاعتصاب والسطو المسلح. واحتتمت في تومانبورغ، مقاطعة بومي، أول محاكمة في قضية اغتصاب منذ نهاية الصراع، وعرضت على المحاكم عدد من قضايا الفساد البارزة التي تورط فيها عدد من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين. ويعزى جزئياً هذا التزايد في النشاط القضائي إلى توظيف محامين ليبريين بدعم من البعثة للعمل كمُدعين عامين وكمحاميين للمساعدة القضائية. وطلب وزير العدل ورئيس القضاة منذ ذلك الحين توظيف هؤلاء المحامين لمدة ستة أشهر إضافية. ورغم هذه التطورات، لا يزال النظام القضائي يعاني من قيود الافتقار إلى مبان خاصة بالمحاكم وندرة الموظفين القضائيين والقانونيين المؤهلين، مما أسفر عن حدوث تأخيرات كبيرة في معالجة القضايا الجنائية.

٤١ - وواصلت البعثة أنشطتها في مجال بناء القدرات عن طريق توفير التدريب للموظفين القانونيين والقضائيين. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفرت البعثة التدريب لـ ٣٣٠ من قضاة المحاكم الابتدائية. وتقدم البعثة حالياً المساعدة إلى رئيس القضاة في تحديد الاحتياجات التدريبية لقضاة محاكم الدوائر والموظفين القضائيين الآخرين. وفي غضون ذلك، أعدت لجنة إصلاح شؤون الحكم مشروع ورقة عن الإصلاحات القانونية والقضائية الضرورية في قطاع العدل.

٣ - دعم نظام المؤسسات الإصلاحية

٤٢ - واصلت البعثة تقديم مساعدتها إلى مكتب التأهيل والمؤسسات الإصلاحية من أجل تحسين أوضاع المرافق الإصلاحية في جميع أنحاء البلد. وبلغت أعمال ترميم المرافق التي تمولها الترويج والولايات المتحدة الأمريكية مراحل مختلفة. وبلغ أيضا بناء مجموعة من الزنرانات الجديدة في السجن المركزي لمونروفيا مراحلها النهائية، فيما أنهيت المرحلة الأولى من ترميم القصر الوطني للإصلاحات في زويدرو وإصلاح سجن بونديواي. وتعمل الحكومة حاليا، بالتعاون مع البعثة، على استعراض الاحتياجات الأمنية واللوجستية لمرفق زويدرو. وإضافة إلى ذلك، أنهيت عملية ترميم سجن بوكانان بدعم من أموال البعثة المخصصة للمشاريع السريعة الأثر، فيما تجري حاليا أعمال تأهيل مرفقي فيونجما وسانيكيلي. وواصل كل من برنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهما من الشركاء مد السجنا بالأغذية واللوازم الأخرى.

٤٣ - ومنذ بدء برنامج تدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية في شباط/فبراير ٢٠٠٥، قامت البعثة بتدريب ٧٩ من هؤلاء الموظفين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهى ٢٥ من موظفي المؤسسات الإصلاحية تدريبهم الأساسي في أكاديمية الشرطة، ويجرون حاليا تدريبا عمليا في المرافق الإصلاحية. ووفرت البعثة أيضا التدريب لهؤلاء الموظفين في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والسلامة من الحرائق ومعداتها، والإسعافات الأولية.

٤٤ - ونظرا للقيود على الميزانية، لم تستوعب الخدمة المدنية في الحكومة سوى ٢٥ من بين الـ ٧٩ موظفا من موظفي المؤسسات الإصلاحية الذين استفادوا من التدريب مؤخرا. غير أنه إزاء تواتر حوادث الهرب من السجون، التي تعزى إلى وجود نقص حاد في عدد موظفي المؤسسات الإصلاحية المدربين، تعهدت الرئيسة جونسون - سيرليف مؤخرا باستيعاب ٥٥ منهم في الخدمة المدنية في عام ٢٠٠٧، وبضمان ظروف عمل أحسن لموظفي المؤسسات الإصلاحية. ووفرت الحكومة أيضا زيا رسميا جديدا لهؤلاء الموظفين.

حاء - الإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية

٤٥ - واصلت الحكومة إحراز تقدم مطرد في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. واجتمعت اللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد بانتظام من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. وواصلت أيضا استعراض التقارير المرحلية الشهرية بشأن أنشطة الخبراء المعيّنين دوليا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقر مجلس الشيوخ تعيين مرشح الحكومة لشغل منصب المراجع العام للحسابات في اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، التي تمولها

المفوضية الأوروبية. واختيرت منظمة غير حكومية للقيام بحملة على صعيد البلد بأسره برعاية البنك الدولي من أجل إذكاء الوعي بالبرنامج. فضلا عن ذلك، أنجزت الحكومة، بالتعاون مع شركاء دوليين، عملية استعراض داخلي لتنفيذ البرنامج بعد السنة الأولى من بدء أنشطته وأصدرت تقريراً مرحلياً نشر في موقع البرنامج على شبكة الإنترنت (www.gemapliberia.org). ومن بين أوجه التقدم التي أبرزها التقرير تحقيق تحسن في مستوى الإدارة والنفقات المالية من جانب الحكومة، فضلا عن تعزيز الشفافية في إدارة المؤسسات المملوكة للدولة.

٤٦ - وأتمت لجنة استعراض العقود والامتيازات التابعة للجنة المشتريات والامتيازات العامة استعراض ١٨٦ من العقود وعقود الامتيازات التي أبرمتها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وهو الموعد النهائي الذي حددته الرئيسة جونسون - سيرليف. وأجرى محام وطني ومحام دولي وفرقتهما البعثة مراجعة قانونية لـ ٢٣ عقداً من تلك العقود. ومن أصل الـ ١٨٦ عقداً التي تمت مراجعتها، أوصت اللجنة بقبول ٥٢ عقداً، وإعادة التفاوض بشأن ١٤ منها وإلغاء ٢٩ عقداً. ولم تتمكن اللجنة من دراسة ٣ اتفاقات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية و ٤٤ اتفاقاً للتأجير نظراً لعدم وجود خبراء تقنيين، في حين لم تتسن مراجعة ٤٤ عقداً آخر في قطاعات مختلفة مراجعة وافية نظراً لعدم وجود بعض المستندات. وخلال اجتماع للجنة التوجيهية عقد في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت الرئيسة تعليمات بإلغاء ثلاثة اتفاقات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بسبب مخالفة الإجراءات والقوانين الحكومية المتعلقة بالمشتريات.

٤٧ - وما فتئ التزام الحكومة بتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية يحقق نتائج إيجابية. ووفقاً لوزارة المالية، بلغت إيرادات الحكومة ١١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بمبلغ الـ ٧٧ مليون دولار الذي تم تحصيله في السنة السابقة. ويعزى هذا التحسن الملحوظ إلى الإصلاحات الضريبية والتدابير التنظيمية التي اعتمدها الحكومة.

طاء - الإنعاش والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني

٤٨ - عقدت حكومة ليبريا في ١٣ شباط/فبراير، منتدى لشركاء ليبريا من أجل استعراض ما أحرز من تقدم في برنامجها للإنعاش والتعمير، وكذلك لالتماس ردود الأفعال بشأن الأولويات الاستراتيجية المبينة في استراتيجيتها المؤقتة للحد من الفقر، ومناقشة الاحتياجات التمويلية وآليات التمويل. وشارك في رعاية المنتدى الذي عقد في واشنطن العاصمة، مصرف التنمية الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والبنك

الدولي، والولايات المتحدة. وأثناء المنتدى، تعهدت ألمانيا والولايات المتحدة بإعفاء ليبيريا من ديونها الثنائية المستحقة لهما، بينما وافقت المملكة المتحدة على توفير ١٠ في المائة من الأموال اللازمة لتصفية متأخرات ليبيريا المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي. وواعد شركاء دوليون آخرون بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التخلص من ديونها الخارجية. وإنني أشجع المجتمع الدولي على ترجمة النوايا الحسنة الهائلة المعرب عنها في المنتدى إلى موارد ملموسة يمكن استخدامها من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلد.

٤٩ - وأثناء زيارة ليبيريا استغرقت يوما واحدا، في ١ شباط/فبراير، وقّع الرئيس هو جينتاو، رئيس الصين، عددا من الاتفاقات الاقتصادية الثنائية مع الحكومة، وأعلن إلغاء دين ليبيريا البالغ ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم الرئيس هو لليبيريا منحة نقدية قدرها ١,٥ مليون دولار، وتعهد بمنحها ٢٥ مليون دولار على مدى العامين المقبلين.

٥٠ - ولا يزال توليد العمالة يمثل أحد الأولويات الرئيسية للحكومة. وقد وفرت حتى الآن مبادرة مشتركة بين البرنامج الإنمائي والبعثة والبنك الدولي، تستهدف إصلاح الطرق الحيوية، فرص عمل قصيرة الأجل لنحو ٧٠٠ ٥ عامل، بما في ذلك المقاتلون السابقون. بالإضافة إلى ذلك، استفاد نحو ٧٦٨ من أفراد المجتمع والمقاتلين السابقين من إصلاح الطرق الثانوية والفرعية على يد مهندسي البعثة العسكريين. وبدعم من برنامج "الدعم الغذائي للمبادرات المحلية" التابع لبرنامج الأغذية العالمي، ووزارة الأشغال العمومية، تيسر البعثة أيضا توظيف نحو ٣٠٠٠ من أفراد المجتمع المحلي في أعمال تنظيف الطرق وغير ذلك من أعمال الإصلاح الأساسية للطرق. وبالإضافة إلى ذلك، تيسر البعثة إنشاء ثلاثة مشاريع محاجر يدوية لإنتاج الأحجار المستخدمة في إصلاح الطرق، وفرت وظائف لحوالي ٣٥٠ شخصا. كما تواصل البعثة استخدام مشاريعها ذات الأثر السريع من أجل تحسين إيجاد فرص عمل.

سادسا - الحالة الإنسانية

٥١ - سُجل المزيد من التحسن في الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١ آذار/مارس، عاد ٨٩ ٣٤٤ لاجئا بصورة طوعية إلى ديارهم الأصلية بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بينما أفادت التقارير بأن نحو ٣٦ ٠٠٠ لاجئ عادوا بشكل تلقائي. وبذلك يتبقى حوالي ١٠٧ ٣٤٨ لاجئا ما زال يتعين إعادتهم إلى وطنهم من بلدان مختلفة في المنطقة دون الإقليمية. كما يوجد في ليبيريا ١٦ ١٦٨ لاجئا من سيراليون وكوت ديفوار وبلدان أخرى. وفي غضون ذلك، يستعرض مجتمع المساعدة الإنسانية خططه

للطوارئ من أجل الاستجابة لأي حالة طوارئ إنسانية محتملة قد تنشأ نتيجة للحالة السياسية والأمنية الهشة في غينيا وكوت ديفوار.

٥٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، زاد عدد المرافق الصحية العاملة من ٢٨٠ إلى ٣٨٩ مرفقا. ورغم هذا التحسن، لا تزال إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية غير كافية، ولا سيما في المقاطعات النائية. وتُشغّل المنظمات غير الحكومية معظم مرافق الرعاية الصحية، وبعضها يخطط لوقف العمليات في ليبيريا في وقت لاحق من عام ٢٠٠٧. ولا تزال جهود الحكومة من أجل إيصال خدمات الرعاية الصحية الكافية مقيدة بمحدودية الموارد ونقص موظفي القطاع الصحي المؤهلين.

٥٣ - وتلقى نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل ليبيريا لعام ٢٠٠٦ حتى تاريخه ٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب للأنشطة الإنسانية والذي يقدر بـ ١٤٥ مليون دولار. وستكون هناك حاجة إلى حوالي ١١٧ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير الأمن وأسباب المعيشة المنتجة لمجتمعات العائدين، وتعزيز قدرات المجتمع المدني والسلطات المحلية. وإنني أناشد المانحين أن يقدموا بسخاء المساعدات المطلوبة لتلبية هذه الاحتياجات، والمبينة في خطة العمل الإنسانية المشتركة لليبيريا لعام ٢٠٠٧.

سابعاً - الشؤون الجنسانية

٥٤ - واصلت وحدة الاستشارات الجنسانية بالبعثة تيسير وضع خطة عمل على نطاق البعثة، تتضمن نقاط مرجعية، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فمن خلال عضويتها في مختلف اللجان والأفرقة العاملة، قدمت الوحدة دعماً تقنياً ولوجستياً ومالياً من أجل تنفيذ خطة عمل وطنية في مجالات سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والنهوض بالمرأة في عملية صنع القرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، والذي يتألف من ممثلي فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك البعثة، خطة عمل لدعم الحكومة في صياغة استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ووضع سياسية جنسانية، وإعداد تقرير بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ليبيريا. كما أجرت الوحدة تدريباً في مجال التحليل الجنساني لأفراد البعثة.

ثامنا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٥ - تعاونت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة مع خلية التدريب المتكامل بالبعثة لإجراء تدريب للتوعية والتعريف، وكذلك لتنظيم دورات عن تقييم المخاطر الشخصية، كجزء من التدريب التعريفي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. كما واصلت الوحدة تعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال مشاركتها في برنامج إذاعي مباشر يث من إذاعة البعثة يشارك فيه المستمعون هاتفيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت الوحدة مع اليونيسيف، ومؤسسة الكرامة الدولية، وجمعية الشبان المسيحية، والرابطة الدولية لحق الطفل في اللعب من أجل تنظيم حلقات عمل للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للشباب المقيمين في مقاطعة مونتسيرادو.

تاسعا - سلوك الموظفين والتأديب

٥٦ - واصلت الوحدة المعنية بالسلوك والتأديب بالبعثة التركيز على وضع استراتيجيات من أجل منع كافة أشكال سوء السلوك من قبل موظفي الأمم المتحدة وتحديدتها والإبلاغ عنها والتصدي لها بشكل فعال. كما ركزت على الاستراتيجيات التي تكفل تنفيذ سياسة الأمين العام القائمة على عدم التهاون مطلقا في مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وذلك عن طريق التدريب والتوعية والاهتمام بالشواغل المتعلقة برفاه جميع فئات موظفي الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦ أجرت البعثة تدريبا لنحو ٣٦٠ ٣ موظفا في المسائل المتعلقة بالسلوك، بما في ذلك منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت البعثة مستشارا محليا لإجراء تدريب للتوعية لـ ٣٠ من المنظمات غير الحكومية الوطنية، يتوقع مشاركتها في تنفيذ برامج التوعية التي تضطلع بها البعثة في المجتمعات المحلية القريبة من مرافق الأمم المتحدة. كما تواصلت الوحدة المشاركة في تنسيق الحملة الوطنية للتوعية في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي أطلقتها الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، جرى الإبلاغ عن سبعة ادعاءات بحدوث استغلال واعتداء جنسيين. ويقوم حاليا مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في جميع الحالات المبلغ عنها. وستواصل البعثة الإعلان عن نتائج التحقيقات المنتهية.

عاشرا - الإعلام

٥٨ - واصلت البعثة الإعلامي في البعثة دعم البرامج ذات الأولوية للبعثة، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة، وحكومة ليبيريا، والمجتمع المدني، والتي تستهدف توطيد السلام

والاستقرار، وتشجيع المصالحة وتعزيز الانتعاش الوطني. كما نظمت البعثة عددا من المناسبات الرياضية والثقافية من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. وقد أطلق مستشاري الخاص المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، أدولف أوغي، في ٢ آذار/مارس برنامج الألعاب الرياضية من أجل السلام، الذي يُتوقع أن يجمع الليبريين من أنحاء البلد معا للعب كرة القدم والكرة الطائرة وكرة الركل (kickball). كما نظمت البعثة حفلا موسيقيا في تومانبورغ، بمقاطعة بومي، من أجل توعية عامة الناس بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما تواصلت البعثة العمل مع شركاء آخرين في تنمية قدرات وسائط الإعلام الوطنية عن طريق توفير التدريب لموظفي وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية.

حادي عشر - ملاحظات

٥٩ - تواصل ليبريا إحراز تقدم مطرد في توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية، وأيضا في تعزيز الانتعاش الاقتصادي، وذلك بدعم متواصل من شركائها الدوليين. وتسري الإشارة إلى أن الحكومة تواصل التركيز على الأولويات الهامة المتمثلة في كفالة الانتعاش الاقتصادي؛ ومكافحة الفساد؛ وتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ واستعادة السيطرة على مواردها الطبيعية وإدارتها بكفاءة؛ وتعزيز قدرات مؤسساتها ومنظماتها شبه الحكومية ووكالاتها؛ وتوطيد سلطتها. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية؛ وإعداد تشريعات جوهرية؛ ومراجعة العقود والامتيازات التي ارتبطت بها حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية السابقة بأسلوب يتسم بالشفافية.

٦٠ - وعلى الرغم من هذه التطورات المشجعة، لا تزال ليبريا تواجه تحديات ضخمة في مجالي إعادة البناء والتنمية ناشئة عن ١٤ سنة من القلاقل المدنية، تشمل تفشي الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدل البطالة، وانتشار الأمية على نطاق واسع، وتدهور الهياكل الأساسية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية المقدمة بما فيها مياه الشرب والخدمات الصحية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، لم يكتمل بعد عدد من المهام الحيوية لتوطيد السلام في البلد، ومن بينها إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإعادة توطين العائدين، وإصلاح السلطة القضائية، وتوسيع نطاق سيادة القانون في أنحاء البلد.

٦١ - كما يلزم أن تقوم الحكومة بالتعجيل بوضع استراتيجية وإطار للأمن الوطني، فضلا عن تدريب الجيش الجديد وإعادة تشكيله. وبينما أُحرز بعض التقدم في إعادة تشكيل الشرطة وتدريبها، يلزم توفير مركبات ومعدات اتصال وأماكن للإقامة من أجل استمرار

انتشارها في المناطق الداخلية من البلد. وإنني على ثقة بأن المانحين سيساهمون بسخاء من أجل توفير هذه الاحتياجات الملحة، مما سيساعد الحكومة على تعزيز سيادة القانون.

٦٢ - ويظل التهديد المحتمل للاستقرار الذي يشكله العاطلون، بمن فيهم المقاتلون السابقون وأفراد الأمن المسلّحون، مصدرا للقلق البالغ. ومن أجل مواجهة هذا التهديد، يجب توفير فرص عمل كثيفة لليد العاملة في الأجل القصير، بينما سيلزم في الأجل الطويل إيجاد فرص عمل مستدامة تنشأ من خلال تنشيط الاقتصاد. وإنني أناشد المانحين مساعدة الحكومة في إيجاد فرص العمل هذه. كما أحث الشركاء الدوليين على تكثيف الجهود من أجل توفير فرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين لم يشاركوا بعد في برامج إعادة الإدماج.

٦٣ - وقد كان الإعراب الإيجابي عن الدعم الصادر عن الشركاء الدوليين خلال منتدى شركاء ليبيريا مشجعا للغاية. وسرني بشكل خاص الالتزام الذي قُطع لمساعدة الحكومة على إيجاد حلول لتسوية ديونها لدى المؤسسات المالية الدولية. ومن المأمول أن ينفذ الشركاء هذه الالتزامات حتى يمكن تسوية المتأخرات من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على ليبيريا في توقيت مناسب.

٦٤ - وفي خطابي أمام منتدى شركاء ليبيريا، شددتُ على أهمية مساعدة الحكومة في بناء قدرات مؤسسات الدولة واستعادة إدارة الدولة فعليا للموارد الطبيعية للبلد حتى يمكن رفع الجزاءات المتبقية. وبتقديم دعمنا الجماعي لإنجاز هذه الأولويات وغيرها من الأولويات العاجلة، سيكون من المهم حماية حقوق الإنسان الأساسية لكل ليبيري، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية.

٦٥ - ومما يثير القلق أن عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة يتقدم ببطء إلى حد ما بسبب عدد من التحديات المتعلقة بالإدارة والأفراد والميزانية. ويتعين حل هذا المشاكل بصفة عاجلة حتى تتمكن اللجنة من مواصلة عملها القيم المتمثل في كفالة إحلال السلام الدائم في ليبيريا. وأود أن أعرب عن التقدير للشركاء الدوليين الذين قدموا حتى الآن المساعدة للجنة تقصي الحقائق والمصالحة وأناشدهم أن يواصلوا العمل بشكل وثيق مع اللجنة في تنفيذ ولايتها.

٦٦ - لقد عملت التوترات التي حدثت مؤخرا في مجلس النواب على تحويل انتباه المشرعين عن العمل البالغ الأهمية للبلد في مجالي إعادة البناء والإنعاش على الصعيد الوطني. ويتعين أن يعمل أعضاء المجلس معا بصورة بناءة من أجل التغلب على هذه الصعاب ولتسوية جميع المنازعات داخل الأطر القانونية الملائمة.

٦٧ - وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة إيلاء الاهتمام للأخطار الخارجية المحتملة التي تهدد السلام والاستقرار في ليبيريا. وعلى وجه الخصوص، فإن الحالتين اللتين يصعب التنبؤ

بهما في غينيا وكوت ديفوار قهتان بيئة تشكل تحديات إضافية للجهود المبذولة من أجل بناء استقرار دائم في ليبيريا. وإن التعاون الجاري حاليا بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك مع القوات المسلحة السيراليونية والغينية، في تسيير دوريات بالمناطق الحدودية، يتعين استكمالهما بسياسات مقابلة على أرفع الصُّعد السياسية من أجل تعزيز علاقات حسن الجوار وبناء آليات لكفالة الاستقرار في المناطق الحدودية والمنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا. ولذلك، فإنه مما يثلج صدري كثيرا التعاون المتنامي فيما بين حكومات سيراليون وغينيا وليبيريا في معالجة هذه المسائل الحدودية.

٦٨ - وفي ضوء التحديات المبينة أعلاه، ونظرا لما أُحرز من تقدم محدود في استيفاء المعايير الأساسية لتوطيد البعثة وتخفيضها التدريجي، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٦٩ - وختاما، أود أن أشيد بشعب ليبيريا وحكومتها، وبممثلي الخاص، ألان دوس، وبجميع أفراد البعثة العسكريين وموظفيها المدنيين، لما أحرز من تقدم في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على مساهماتها الهامة ودعمها لعملية توطيد السلام في ليبيريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: القوام العسكري وقوام الشرطة المدنية
(في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧)

البلد	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٦			٦
إثيوبيا	١٤	٧	٢ ٥٣٦	٢ ٥٥٧
الأرجنتين				٨
الأردن	٨	٧	١١٥	١٣٠
إكوادور	٤	١		٥
ألمانيا			١٨	١٨
إندونيسيا	٣			٣
أوروغواي				صفر
أوغندا				صفر
أوكرانيا	٣	١	٣٠٠	٣٠٤
أيرلندا		٦	٣٩٦	٤٠٢
باراغواي	٣	١		٤
باكستان	١٦	٩	٢ ٧٣٢	٢ ٧٥٧
البرازيل		١		١
بلغاريا	٢			٢
بنغلاديش	١٧	١٢	٣ ١٨٣	٣ ٢١٢
بنن	٤	١		٥
البوسنة والهرسك				صفر
بولندا	٢			٢
بوليفيا	١	١		٢
بيرو	٣	٣		٦
تركيا				صفر
توغو	٢	١		٣
جامايكا				صفر
الجمهورية التشيكية	٣			٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة				
				١

البلد	العنصر العسكري			المراقبة العسكريون	الشرطة المدنية
	ضباط الأركان	الجنود	المجموع		
جمهورية كوريا	١		٢		
الدانمرك			٢		
رواندا					١٥
رومانيا			٣		
زامبيا			٣		٢٧
زيمبابوي			صفر		٣١
ساموا			صفر		١٤
سري لانكا			صفر		١٠
السلفادور			٣		٢
السنگال	٣	٦٠٠	٦٠٦		
السويد	٤	٢٣١	٢٣٥	صفر	١٢
صربيا			٦		٧
الصين	٨	٥٥٧	٥٧٠		١٨
غامبيا			٥		٣٢
غانا	٤	٨٤٧	٨٦١		٤٠
فرنسا	١		١		
الفلبين	٥	١٦٤	١٧٢		٢٨
فنلندا	٢		٢		
فيجي			صفر		٣٠
قيرغيزستان			٤		٣
كرواتيا	٣		٣		
كينيا	٣		٤		٢٦
مالي	١		٣		
ماليزيا			١٠		
مصر			٨		٤
ملاوي	٢		٢		١٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣		٣		
مولدوفا	١		٤		
ميانمار	٣	٨٥٧	٨٦٣		٦
ناميبيا	٣	٨٥٧	٨٦٣		٦

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	
التروبيج				صفر	١٠
نيبال	٣	٢	٤٠	٤٥	٢٥٦
التيجر	١			١	
نيجيريا	١٩	١٤	١ ٩٤٣	١ ٩٧٦	١٥٧
الهند					١٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٦		١٣	٧
اليمن				صفر	٤
المجموع	١٩٦	١١٧	١٤ ٥١٩	١٤ ٨٣٢	١ ٢٠١

